



مجلة معجم المخطوطات العربية

علمية ، نصف سنوية ، محكمة ،
تُعنى بشؤون التراث العربي

المجلد ٥٢ - الجزآن ١ - ٢ - ربيع الآخر - شوال ١٤٢٩هـ / مايو - نوفمبر ٢٠٠٨م

معجم المخطوطات العربية

القاهرة



اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ عَمِيرُ اللَّهِ بِطَالٍ
فَأَجَالَ قَيْزَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْكِتَابَ مِنْ أَيْدِيهِمْ

ALECSO

بلغ النماذج على مولاى وادى
أيدى الله والفاروق
وهو قوامى لا عتاقى
العتيق من يدى الله
عزتك ما حاله

هـ كـ ا ف هـ
هـ والشـ و هـ

بِجَمْعِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَسَلَّمَ
الْمَنْفَا
جَمْعُ اللَّهِ
عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ اسْتَعْنَى بِمَنْعَةٍ مِنْ عَصَاةٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَلَى أَيْمِهِ تَوَضُّعٌ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَفْضَلُ عَمَلٍ أَعْمَلُهُ وَجِزْءُهَا بَيْنِي مِنْ
يَعْنِي قَالَ قَرَأْتُ عَلَى بِلَالٍ وَجِزْءُهَا أَبُو بَكْرٍ مِنْ أَيْدِيهِ
وَعَمْرُو الشَّافِعِ وَأَبِي بَكْرٍ مِنْ أَيْدِيهِمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ هـ
وَجِزْءُهَا مِنْ بَيْنِي قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَجِزْءُهَا مِنْ بَيْنِي
بِقَوْلِهِ وَجِزْءُهَا مِنْ بَيْنِي وَجِزْءُهَا مِنْ بَيْنِي
أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَجِزْءُهَا مِنْ بَيْنِي

Vol. 52 - Part 1,2, May - November 2008

The Institute of Arabic manuscripts
Cairo - Egypt

رد مد ٢٢٠٩ - ١١١٠

I.S.A.N. 1110 - 2209

مغنا الحظوظ العربية

الكتاب من تأليف السيد محمد باقر المجلسي ، وهو من الطبعة الأولى ، وهو من الطبعة الأولى ، وهو من الطبعة الأولى .

تأليف السيد محمد باقر المجلسي ، وهو من الطبعة الأولى ، وهو من الطبعة الأولى ، وهو من الطبعة الأولى .

في الألفاظ الواردة لا تسمى بالضرورة من رأي
في اللغة والنحو ، وقد تسمى بالضرورة من رأي
في اللغة والنحو ، وقد تسمى بالضرورة من رأي

في اللغة والنحو ، وقد تسمى بالضرورة من رأي
في اللغة والنحو ، وقد تسمى بالضرورة من رأي

مجلد
مغنا الحظوظ العربية

فهرست

* تعاریف :

- د. عبد الرحمن السالمی : المتشابه في القرآن ، للطُّرَيْثِي : دراسة
للكتاب ونُسْخه الخَطِيَّة ٧
- د. السَّعِيد السَّيِّد عُبادَة : القراءات الموقَّعة (مُلَقَى السَّبِيل - نموذجًا) ... ٤٥

* نصوص :

- د. عبد السلام الهَمَّالِي : تَسْلِيَةُ الضَّرِير - لُجَارِ اللَّهِ الرَّحْمَنُ الشَّرِي ٦٩

* دراسات :

- د. عادل سليمان جمال : ديوانان في علم « السَّطَو » (الأُحْوص
الأنصاري ، وحاتم الطائي - نموذجين) ٩١
- د. بغداد عبد المنعم : قراءة في أخبار مكة - للأَزْرَقِيَّ (المنشآت
المائية لنُبع زمزم) ١٦٩

* متابعات :

- د. عبد الرازق حويزي : مجموع شعر أبي عُثْمان النَّاجِم (تعقيب
واستدراك) ١٩٧
- تامر عبد المنعم الجبالي : كتاب المُحَارَبَة من مُوطَّأ ابن وَهْب بتحقيق
ميكولوش موراني ٢٢٣

كتاب المحاربة من موطأ ابن وهب

بتحقيق ميكلوش موراني

تامر عبد المنعم الجبالي (*)

في آخر عام ٢٠٠٢ خرجت النشرة الأولى - وهي الوحيدة حتى الآن - لجزء من موطأ الإمام ابن وهب المصري (ت ١٩٧هـ)، بعنوان: «كتاب المحاربة من الموطأ»، بتحقيق المستشرق الدكتور ميكلوش موراني، وصدرت عن دار الغرب الإسلامي؛ فسعد بهذه النشرة المشتغلون بالتراث، ولا سيما تراث المذهب المالكي. وكنت ممن سعاد بها؛ فعكفت عليها مستفيداً، ثم بدا لي أن أشارك المحقق في تقويم النص وتصحيحه، وزادني جرأة أنه طلب من القراء المبادرة إلى تصحيح أخطاء نشرته^(١).

أولاً : عنوان الكتاب

كما مرّ جاء عنوان الكتاب: «كتاب المحاربة من الموطأ»، وقد تابع المحقق غلاف النسخة في هذه التسمية. ومعلوم أن المسلمين لم يعرفوا صفحة العنوان في أول عهدهم بصناعة الكتاب، ومع هذا فقد كانوا يتركون الصفحة الأولى بيضاء، «وكان الناسخون الذين يقومون بنسخ الكتب عن أصولها يضيفون عنوان الكتاب واسم مؤلفه على الصفحة الأولى في بعض الأحيان، وكان بعضهم ينسخ الكتب كما هي دون أن يضيف إليها شيئاً، وبعد فترة من الزمن يأتي من يضيف العناوين بخط مخالف لخط النسخة ومتأخر عنه كما الحال في كثير

(*) باحث في التراث الحديثي .

(١) (ص ١٤/س ١١) .

من المخطوطات القديمة»^(١).

ومتابعة العنوان المثبت على غلاف المخطوط دون تثبت - من الأخطاء الشائعة ؛ لذلك ينبغي للمحقق أن يتثبت من صحة العنوان بكل وسيلة ممكنة. وإذا طبقنا ذلك على كتابنا، وأمعنا النظر ، وجدنا المخطوط يحتوي على عدة أبواب ، وهي :

« ما جاء في المحارب والقاطع للسبيل - ما جاء في قتل الحرورية - باب في قتل القدرية - باب في المرتد عن الإسلام - باب في المرأة تترد عن الإسلام - باب الزنادقة - باب في سب النبي ﷺ والولادة - باب في قتل السحار - باب في ضرب العبيد وجراحاتهم » .

وجلّ هذه الأبواب لا تدخل في كتاب المحاربة ، عند المالكية وغيرهم^(٢)، بل بعض المالكية لم يجعلوا أحكام المحاربين في كتاب مستقل ، إنما وضعوها في باب من كتاب الحدود ، والأبواب الواردة في النسخة أقرب إلى أن تكون ضمن كتاب الحدود ؛ فكان الأولى أن يُسمى الكتاب : « قطعة من الموطأ ، لعبد الله بن وهب » ، أو « بعض أبواب الموطأ ، لعبد الله بن وهب » .

ثانياً : النسخة المعتمدة

اعتمد المحقق نسخة فريدة من القيروان ، والغريب أن هناك أجزاء أخرى من موطأ ابن وهب في المكتبة نفسها بالقيروان ، ولا يوجد مسوّغ علمي لطبع جزء من الكتاب مع وجود أجزاء غيره تحت يد المحقق ، وقد نصّ الدكتور موراني على وجود هذا الجزء الآخر فقال (ص ١٧١ س ١٠ ، ١١ في ترجمة الليث): « له

(١) الدكتور عبد الستار الحلّوجي ، « المخطوط العربي » (ص ١٥٧) .

(٢) أفدته من الشيخ عبد الرحمن الفقيه الغامدي .

كتاب مسائل في الفقه، ذكره ابن وهب في كتاب القضاء في البيوع من موطئه (مخطوط القيروان) « ١ هـ !

وكذلك لم يصف المحقق النسخة التي اعتمد عليها وصفاً مادياً، فلم يُشِرْ إلى الخروم التي في النسخة، وهذه الخروم توجد في الورقة رقم (١٥ أ ، ١٦ أ)^(١). وأيضاً النسخة عليها ترقيم يبدأ برقم (١٦٥٣ على الورقة الأولى) ، وينتهي برقم (١٦٩٢) ، فكان ينبغي تفسير دلالة هذه الأرقام. وهل كان المخطوط ضمن مجموع، أم لا ؟ فقد يستنتج الباحث أموراً مهمة لم يتوصل إليها المحقق من خلال هذا الوصف.

وأما كونُ النسخة وحيدة وفريدة فهذا يحتاج مزيدَ تحرير . ومعلوم أن نُشِرَ أي كتاب على نسخة واحدة لا يجوز عند المثبتين من أهل التحقيق والضبط إلا في حالات معينة، وبشروط مخصوصة في تحقيق هذا النوع. وهذه الحالات المعينة إذا توافرت في كتاب ما، فلزماً على المحقق أن يُبين ذلك تبيناً مفصلاً في دراسته للكتاب، وإن لم يكن له دراسة - كما في نشرة المستشرق موراني - فيبينه في المقدمة، فيذكر مثلاً أن النسخة لا أخت لها في مكتبات العالم، أو غير ذلك. ولكن المحقق لم يفعل، في حين إن بعض الفهارس ذكر فيها بعض الكتب لابن وهب.

وأنا أعلم أن جميع مخطوطات ابن وهب معروفة عند الدكتور موراني ، ولكن هذا لا يهْمُ القراء ألبتة، الذي يهمهم أن يبين لهم ما علاقة هذا الكتاب بتلك الكتب المذكورة في الفهارس. وإن كانت غير كتابيه، فلا بد أن يوضح ذلك، حتى يعلم القارئ أن المحقق تحرّى الدقة .

(١) انظر: (ص ٢٥ و ٢٦) من النشرة .

أما عن الشروط المخصوصة في تحقيق النسخ التي لا أخت لها، فأعرج على أهمها، وهو:

مقابلة نصوص الكتاب مع نُقول المتأخرين عنه . وهذه المسألة مهمة جداً؛ لأن هذه النُقول تقوم مقام النسخ المساعدة في ضبط النص. وفي هذه الحالة يجب أن يُراعى المحقق أي اختلاف بين النُقول والنص الأصلي، فسيجد أحياناً زيادة، أو نقصاً عند بعض المتأخرين، وربما وجد المحقق النقل موافقاً للأصل، وبالتبعية الدقيق للقراءات المختلفة يتبين للمحقق أن النسخ التي اعتمد عليها فلان وفلان من المتأخرين فيها زيادة على الأصل الذي معه، أو نقص منه .

وفي أثناء ذلك العمل يجب على المحقق أن يثبت كل الفروق بين الأصل ونُقول المتأخرين، حتى يصل إلى:

١- تقييم النسخة (الأصل)، ومعرفة مدى ضبطها.

٢- إقامة النص، إذا كان الأصل ليس في الدرجة العليا من الضبط.

ويستطيع الباحثون عندها أن يتبعوا المحقق إن أخطأ في ترجيحاته؛ لأن الهدف هو الوصول إلى الحق.

ولا يفوتني أن أنبه على أمر مهم، وهو: أن المقارنات التي قام بها المحقق بين نصوص الأصل ونصوص « المدونة »، أو « النوادر والزيادات » لابن أبي زيد، لا تكفي؛ لأمرين:

الأول: أنه لم يكن أميناً في إثبات الفروق بدقة، وسيأتي بيان ذلك في الفقرات التالية. وانظر على سبيل المثال الفقرتين رقمي [٥١، ٥٢].

والثاني: أن نشرة « المدونة » التي اعتمد عليها غير محققة تحقيقاً علمياً، ولا نعرف الأصول التي أُخرجت عليها، وقد ذكر (ص ٩٨، حاشية ٢٣٠) سقطاً وقف عليه في « المدونة ».

وإنما نبهتُ على ذلك حتى لا يُظن أن كثرة مقابلاته بـ « المدونة » أو « النوادر والزيادات »، يدفع عنه التقصير في تطبيق هذه القاعدة.

وكل ما سبق في مسألة المقابلة مع نُقول المتأخرين، يقوم المحقق بمثله مع مصادر المؤلف، في ما ينقله عمّن تقدّمه من المؤلفين.

وكل ما ذكرتُ لم يَقم به المحقق؛ مما أدّى إلى عدم ضبط النشرة كما كان ينبغي، ويدلُّ على هذا الإخلالُ في ضبط النصّ (المتون والأسانيد)، وسوف أنبّه على ذلك في محالّه .

ثالثاً : تاريخ النسخة

رجّح المحقق أن النُسخة كُتبت في بداية القرن الثالث الهجري . وهذا فيه نظر؛ لأن البراهين التي ذكرها ملخصها أن هناك سماعاتٍ قديمة على النُسخة لرواة الجزء . ومعلوم أن الناسخين، ولا سيما طلبة العلم ، كانوا ينسخون السماعات والإجازات والتعليقات المثبتة على الأصل، وهذا الأمر له أمثلة لا حصر لها، ففي كثير من الأحيان ينص الناسخ على أنه وجد سماعات على الأصل ثم يقول: « وهذه صورتها »، ثم يقوم بنقلها . ولذلك فإنّ مسألة تأريخ النُسخة تحتاج مزيد تحرير. كما أننا لا نستطيع الجزم بالتاريخ دون دراسة القطعة الأخرى من الكتاب التي ذكرها المحقق . (ص ١٧١).

أما قوله في وصف الخطّ : « كوفي قديم من طراز قيرواني » اهـ ، فغير صحيح، والصحيح أنه (خط مغربي رديء، وفي مواضع رديء جداً)، حتى إن الناسخ لا يطرد في رسم الحرف الواحد على هيئة واحدة (وذلك في بعض الحروف)، والنُسخة أيضاً فيها تصحيفات كثيرة، سوف يأتي بيانها.

أما كَوْنُ النُّسخة كُتبت على الرِّقِّ، فهذا لا يعني القِدَم كما قد يُظن؛ فقد ظلَّ أهل المغرب يكتبون على الرُّقوق حتى القرن التاسع وربما العاشر، وأهل المغرب يعرفون ذلك، يقول فرانسوا ديروش: فلم يعد الرِّقُّ يستخدم تدريجيًّا إلا في المغرب الإسلامي، حيث ظلَّ نُسَخ المخطوطات أوفياء له بالرغم من تراجع عددها، حتى القرن الثامن الهجري / الخامس عشر الميلادي، وربما أيضًا حتى القرن التاسع الهجري^(١).

وعودة إلى تاريخ النُّسخة، فإنَّ الأمر يحتاج الوقوف على النُّسخة كاملة: إن مظاهر النُّسخة ترجَّح كونها ليست قديمة، ومن ذلك في صورة الورقة (١٠أ) من المخطوط (ص ٢١) نجد: «باب في قتل القدرية» كتب في سطرٍ منفرد، في وسط السطر، بين دائرتين عن اليمين، ودائرة عن الشمال. والشيء نفسه في آخر سطر في الورقة «باب في المرتد عن الإسلام»، وأيضًا «باب في سبِّ النبي ﷺ» والوُلاة» في الورقة (١٥ أ / ص ٢٥)، و«باب في ضرب العبيد وجراحاتهم» (ق ١٦ ب / ص ٢٧). وهذه الطريقة في الترقيم والتنسيق كانت نادرة الاستخدام في المخطوطات القديمة، ولو زعم زاعم أنها غير موجودة ألبتة لما بالغَ.

رابعًا: النص المحقق

لم أَسْتثنِ الأخطاء الطباعية، وهي كثيرة؛ لأنَّ المحقق نصَّ نصًّا صريحًا على أنه قام بتحقيق النُّسخة، وكتبها على الحاسوب بنفسه فأخرجت على الصورة التي يجدها القارئ (ص ١٤/س ١)، إلى أن قال (ص ١٤/س ٨): «وإذا بقي في هذا الكتاب وإخراجه شيء من الأخطاء فهي تقصيرٌ مِنِّي، فلا تُعدُّ خطأ طباعياً كما قد يظنَّ بعضهم عند قراءة النصِّ المحقَّق، بل أنا أحمِّل العبء الأكبر

(١) المدخل إلى علم الكتاب العربي المخطوط بالحرف العربي، فرانسوا ديروش، نقله إلى العربية د. أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥، (ص ٧٨).

والمسؤولية الكبرى لكل (كذا) ما وقع في هذا الكتاب من الأخطاء والتقصير... اهـ .
وقد نبّهت على أهم الأخطاء التي تضرُّ بالمتن المحقَّق ، وتُحِيل المعنى .

١ - نجد على غلاف النُّشْرَةِ اسم المؤلِّف كُتِبَ بخطِّ تعلِّيق بهذا الضَّبُّط :
« عَبْدُ اللَّهِ بن وَهَبُ بن مُسْلِمِ الْقُرَشِيِّ » ، أي إنه ضبط كلمة (وَهَبُ) بفتح الواو
والهاء ، وتسكين الباء . وكذلك ضبطها على الغلاف الداخلي للنشرة . وهذا
الضبط غير صحيح ، وصوابه (وَهَبُ) بفتح الواو وتسكين الهاء وخفض الباء .
ولم أقف على خلاف في هذا الضبط .

٢ - يُتَوَقَّفُ في ضبطه للمتون ؛ لأن الأصل غير مشكول ، حتى بعض
الكلمات التي ضُبِّطت في الأصل لم يضبطها ، مثل كلمة (سَمَلُ) في كل المواضع
من المخطوط ضُبِّطت بفتح السين ، ولم يضبطها !

في حين إننا نجده قد ضبط كلمة (الوَرَقُ) في الأثر رقم (١) (ص ٦ س ٨)
بفتح الراء ، فصارت : الوَرَق .

وأيضاً في الأثر رقم (٢٦) (ص ١٨ س ١١) قال : (وَمَنْ أَطْلَعَ المسلمون
عليه قبل ذلك ...) اهـ . وهذا خطأ ، والصحيح : (وَمَنْ أَطْلَعَ المسلمون ...) .
وقال (ص ٨١ س ١ - ٢) : عن بجالة بن عُبْدَةَ . اهـ . وفي الهامش : كتبها :
عُبْدَةَ . والصحيح : بَجَالَةَ بن عُبْدَةَ .

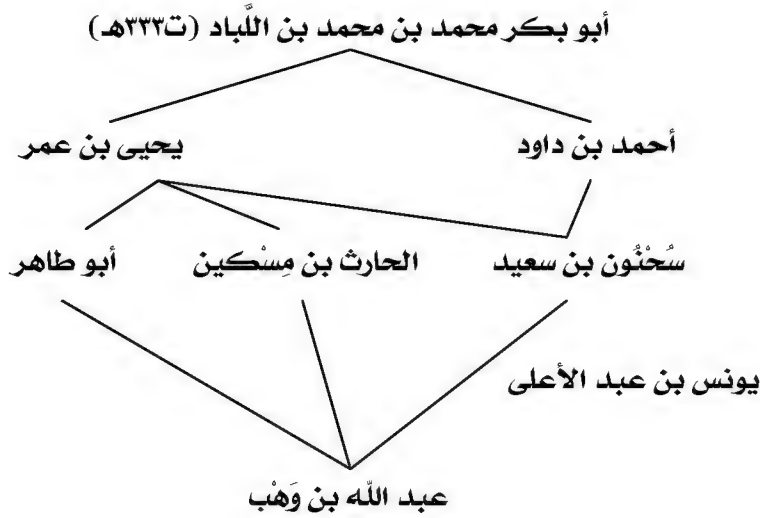
٣ - قال (ص ٥ مقدمة ، س ٦) : فلسنا في الحاجة إلى التعريف عليه . اهـ .
قلت : أما قوله (فلسنا في الحاجة) ، فغلطُ ، والصحيح أن يقول : (فلسنا في
حاجة) ، وله أيضاً أن يقول : (فلسنا بحاجة) . وقوله : (التعريف عليه) ليس من
كلام العرب في شيء ، بل هو لحن مشهور في لغة العامّة ، فيقولون : (أعرّفك
على فلان ، أو عرّفني على فلان) ، والأوّل أن يقول : التعريف به ؛ فلا يجوز
تعدية الفعل (تعرف) بحرف الجر (على) .

٤ - نصَّ المحقِّق على أن راوي النُّسخة هو: يونس بن عبد الأعلى ، لكن ما كُتب على النُّسخة هو: يونس بن عبد العلي [صورة المخطوط (ص ١٧ مقدمة)] ، ولم ينبّه على ذلك ، ولم يُخبرنا عن مصدره في تصحيح هذا الخطأ. ولا شك أن تتبع هذه الأخطاء يعطينا تصوراً صحيحاً عن مدى ضبط النُّسخة والناسخ ، وعدم تنبيه المحقِّق على ذلك يعطينا تصوراً صحيحاً عن مدى أمانته !

أما كون النُّسخة من رواية يونس بن عبد الأعلى فهذا يحتاج مزيدَ تحرير ، بل هو أقرب إلى الخطأ ، وقد نهتُ قبلُ أن من القواعد الأولية : أن على المحقِّق ألاَّ يثق ثقة تامّة بالمعلومات المكتوبة على غلاف المخطوط ، وفي كتابنا هذا نجد أن الغلاف قد كُتب عليه ما صورته : كتاب المحاربة من موطأ عبد الله بن وهب ، رواية يونس بن عبد العلي الصّدفي. اهـ .

وإذا دققنا النظر في أسانيد النُّسخة نجد أنها من رواية أبي بكر محمد بن محمد ، قال : حدثني يحيى قال : حدثني سُحْنُون والحارث بن مِسْكِين وأبو الطَّاهِر أحمد بن عمرو بن السَّرْح ، وأيضاً من رواية أبي بكر عن أحمد بن داود عن سُحْنُون ، كلُّهم عن ابن وهب. فلا نجد ذكراً ليونس بن عبد الأعلى ، فالنُّسخة ليست من روايته كما توهم المحقِّق . وتصحيح الناسخ اسم يونس بن الأعلى - مع شهرته - إلى يونس بن عبد العلي ، يدلُّ على عدم ضبطه ، وعدم اشتغاله بالعلم .

وقد رسم الدكتور موراني خارطة الإسناد (ص ١٣ مقدمة) هكذا :



ويظهر - كما في هذه الخارطة - أن الكتاب مروى من طريق : سُحْنُون ، والحارث ، وأبي طاهر، ثلاثتهم عن عبد الله بن وهب، وثلاثتهم ممن يروي عن ابن وهب، أما ذكر يونس بن عبد الأعلى فليس له محل، غير أنه ذكر على الغلاف، وهذا الذكر لا يقتضي أنه صحيح، وكتابة اسم يونس بن عبد الأعلى على جانب الخارطة بهذه الصورة ليس له معنى، ولعل المحقق نفسه لا يعلم وجهاً لوضع اسم يونس على جانب الخارطة بهذه الصورة !

٥ - قال (ص ٦ س ٤): « وأبو طاهر أحمد بن عمرو بن سرح » اهـ.

قلت: صوابه: أبو الطاهر أحمد بن عمرو السرح. وأنبه على أن كلمة (سرح) كتبت في الأصل كما أثبتتها، بدون (ال) [ص ١٨ مقدمة، س ٢٢، فتابع المحقق الأصل على الخطأ؛ وذلك لتقصيره في مقابلة الأصل مع النقول، والمصادر الأخرى. ومما يدل على الغفلة أن المحقق خرج الرواية رقم (٥٤)، ص ٣٤ و ٣٥ / الحاشية ٥٨) من سنن النسائي، فقال: « برواية أحمد بن عمرو

بن السَّرْح أبي الطَّاهر .

وهذا الخطأ مما يبين قلة ضبط النُّسخة.

٦ - (ص ٦، س ٦) عند كلمة (صح) عقد حاشية، قال فيها:
«أضيفت هذه الروايات في بداية الكتاب بعد البسملة وعلى هامش الورقة الأولى بخط مغاير» . اهـ.

قلت: كلمة (صح) لا ينبغي أن تُثبت في متن الكتاب المطبوع كما فعل،
وفعله هذا عجيب جداً! إنما يكتبها الناسخ علامة على انتهاء اللُّحق. فالحقّق
اشتبه عليه اللُّحق بالإضافة.

قال القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ): «ويكتب آخره [أي اللُّحق]: (صح)،
وبعضهم يكتب آخره بعد التصحيح: (رجع)، وبعضهم يكتب: (انتهى
اللُّحق)» ^(١).

٧ - (ص ٦، س ٨) ضَبَطَ كلمة (الوَرِق) بفتح الراء، وهذا غلط ظاهر،
والصحيح بكسر الراء، أي الفضة .

٨ - قال (ص ٧، س ٣): «وسمعت سفيان بن سعيد الثوري» اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص ١٨ مقدمة، س ٧): (سفيان الثوري) وكتب
فوق كلمة (الثوري): (ابن سعيد) بخط مغاير لا يكاد يظهر، فهي قطعاً إضافة
على النُّسخة، لا يصحُّ إثباتها في المتن. والمحقق أثبتها ولم ينبّه !

٩ - قال (ص ٨، س ٦، ٧): «زيد بن أسلم. ٨ - قال: وقال لي مالك»
اهـ.

(١) الإلماع (١/١٤٤)، وينظر: المنهل الروي (١/٩٥)، والنكت للزركشي (٢/٥٨٨)، وفتح المغيـث
(٣/٨٩)، وتدريب الراوي (٢/٨١).

قلت: في صورة المخطوط (ص ١٨ مقدمة، س ٢١): بعد (زيد بن أسلم) دائرة صغيرة « O » إشارة إلى انتهاء الأثر، ثم: (قال لي مالك) اهـ، بدون (قال و).

١٠ - قال (ص ٩، س ٢): « ابن وَهْب: وقال عبد العزيز » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص ١٨ مقدمة س ٢٤): (وقال عبد العزيز) بدون: (ابن وَهْب).

١١ - قال (ص ١٤، س ٧): « عن محمد بن عَجَلان » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص ١٩ مقدمة، س ٧): (محمد بن العَجَلان)، وهو خطأ، ولم ينبّه، ولم يُخبرنا عن مصدره في تصحيح هذا الخطأ. وتتبع هذه الأخطاء يعطينا تصوراً صحيحاً عن مدى ضبط النسخة، وعدم تنبيه المحقق يعطينا تصوراً صحيحاً عن مدى أمانته.

١٢ - قال (ص ١٥، س ١٠): « وذلك لأنها لو عُفيت لمن أصابها » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص ١٩ مقدمة، س ٢٠): (وذلك لأنها لو غفرت لمن أصابها).

١٣ - (ص ١٥) ذكر في الحاشية بيانات طبعة كتاب « الناسخ والمنسوخ » لابن شاهين، ثم ذكرها في قائمة المصادر والمراجع (ص ١٩٢)، وهذا تسويد للكتاب.

١٤ - قال (ص ١٦، س ١): « فحمل أصحاب الحدود التَّنَجِّي منها أن يخرجوا إلى أرض الكفر » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص ١٩ مقدمة س ٢٠): « حمل أصحاب الحدود التَّنَجِّي منها أن يخرجوا إلى أرض الكفر »، فيكون المعنى أن: التَّنَجِّي

يحمل أصحابَ الحدود على الخروج إلى أرض الكفر حتى لا تقام عليهم الحدود.
أما الفاء فقد غيّرتُ المعنى !

١٥ - قال (ص ١٦ ، س ٥): « سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحيّ وأنس بن عياض » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص ١٩ مقدمة) السطر قبل الأخير: كلمة (الجُمَحي) فوق كلمة (وأنس) بخطّ معاير ، فأثبتها ولم يُشَرِّ . أما (ص ١٤ ، س ١٠): بعد نهاية الآية فعقد حاشية (رقم ١٦) قال فيها: أضيفت في هذا الموضع بقية الآية إلى آخرها فوق السطر بخط آخر. اهـ. المحقق مضطرب في إثبات الإضافات ، وهو لا يفرّق بين اللّحق الذي يضاف ، والتعليق الذي لا يضاف. راجع صورة المخطوط (ص ١٩ مقدمة ، س ١٠ والسطر قبل الأخير).

١٦ - قال (ص ٢٠ س ٦): « وإن أخذَه الإمام من قبل توبته ويروعه ، رأى فيه رأيه ... » اهـ.

قلت: قوله: (ويروعه) لعلها: « ورجوعه ».

١٧ - نجد (ص ٢٣ ، س ٩): « إلا أن يأتي أحدٌ يطلبه » اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص ٢٠ مقدمة ، س ١٦) « إلا أن يأتي أحدًا يطلبه » اهـ. فأصلحها المحقق دون التنبيه. وهذا الأمر يتكرّر ، وكأن المحقق لا يريد أن يُظهر أخطاء النسخة.

١٨ - قال (ص ٢٣ ، س ٩): « إلا أن يأتي أحدٌ يطلبه بدمٍ أو مالٍ » اهـ. ثم عقد حاشية برقم (٣٢) ، وقال فيها: (بدم أو مال: أضافه الناسخ على الهامش) اهـ.

قلت: ولم يذكر أنها أضيفت بخط الناسخ، وأن الناسخ أخرج لحقاً لتلك الزيادة، وكتب بعدها (صح)، انظر المخطوط (ص ٢٠ مقدمة، س ١٦). وكان المحقق لا يميز بين اللحق، والتعليق، كما مرّ.

١٩ - قال (ص ٢٤، س ٢): « فإن السلطان يأخذه بحقه منه » اهـ.

قلت: وهذه القراءة خطأ محض، وتُحِيل المعنى، والصواب ما جاء في صورة المخطوط (ص ٢٠ مقدمة، س ٢٠): « فإن السلطان يأخذ له بحقه منه ».

٢٠ - (ص ٢٤) بعد النص رقم (٣٥) وقبل النص (٣٦) عدة كلمات غير واضحة فوق السطر (رقم ٢١) في المخطوط [ص ٢٠ مقدمة]، لم ينبّه عليها. كما نبّه على مُماتل في الحاشية (رقم ٨١، ص ٤٤).

٢١ - قال (ص ٣٤، حاشية ٥٦): « انظر المدوّنة ، ٤/٣ - ٥ برواية سُحْنُون ابن سعيد عن ابن وهب عن محمد بن عمرو ... إلخ. وقارن بما جاء عند عبد الرزاق ١٦٠/١٠ ، برواية ابن جُرَيْج عن عمرو بن شُعَيْب: « ولا راصد بطريق » ؛ مسند ابن حنبل ، ٢٢٤/١ : « ولا رَصْدَ بطريق » ؛ ابن عدي ، ٢٢٠٩/٦ : « ولا راصد بطريق » . اهـ.

أولاً: أثبته على أن الرواية المذكورة عنده في المتن المحقق هي من طريق: (ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جُرَيْج عن عمرو بن شُعَيْب قال: قال رسول الله ﷺ ...)، هكذا معضلاً^(١).

ثانياً: قوله: « مسند ابن حنبل ٢٢٤/١ »، فيه تقصير؛ لأن الإمام أحمد أخرجه في عدة مواضع من المسند وهي (١٨٣/٢ و ١٨٥ و ٢١٧ و ٢٢٤)،

(١) الحديث المعضل: هو الذي يسقط من إسناده راويان أو أكثر على التوالي. انظر: تدريب الراوي (٢١١/١).

وأيضاً لم يخرج الإمام أحمد - رحمه الله - معضلاً، مثل رواية ابن وهب، وإنما أخرجه موصولاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، وقد صححه الشيخ شعيب الأرنؤوط. ولم ينبّه المحقق على أن رواية المسند متصلة .

ثالثاً: ذكره أن لفظ المسند: (ولا رصد بطريق)، تحريف وعدم أمانة في النقل؛ لأنه ضبطها بسكون الصاد، وفي كل طبعات المسند جاءت الكلمة بفتح الصاد، (رصد) أي إنها فعل. أما كلمة (راصد) فلم تأت إلا في الروايات المعضلة، والإسناد المتصل الذي جاءت فيه إسناد «الكامل» لابن عدي. وأما تخريج الرواية من «الكامل» فيدل على عدم فهم المحقق لما يقوم به؛ لأن «الكامل» مظنة الأحاديث الضعيفة .

٢٢ - قال (ص ٣٩) السطر الأخير: «يخرجون على خير فرقة من الناس» اهـ. هكذا ضبطها بضم الفاء، وقد تتبع كل ألفاظ الحديث فوجدت أن الروايات اختلفت في (خير فرقة) على أقوال:

منها: «يخرجون على حين فرقة من الناس»، وهي رواية البخاري (٣٦١٠)، وغيره.

ومنها: «يخرجون على حين فترة من الناس»، وهي رواية الطبري والبغوي، عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة ٥٨] .

ومنها: «يخرجون على خير فرقة من الناس»، قال الحافظ ابن حجر (الفتح ٦/٦١٩): وفي رواية الكشميهني «على خير» بخاء معجمة وراء، أي أفضل، و «فرقة» بكسر الفاء، أي: طائفة، وهي رواية الإسماعيلي. اهـ.

ولم يُشير إلى الخلاف في اللفظ، مع أنه خرج الحديث، وأبى إلا أن يحرفها

بضم الفاء ! وهذا التحريف يؤخذ عليه في مسألة عدم مقابلة الأصل مع الثُّقُول المتأخِّرة والمصادر الأخرى التي تُعدُّ نُسَخًا مساعدة .

٢٣ - (ص ٤٦) الحاشية (٨٥): ترجم لعَوْن بن عبد الله، مع ذكر مصادره في خمسة أسطر، وهذا تسويدٌ للكتاب؛ لأنه ترجم له في فهرس الأعلام المترجم لهم (ص ١٦٩). وأحال في مصادر الترجمة على: تهذيب الكمال (٤٥١/٢٢)، والصحيح (٤٥٣/٢٢). وذكر سنة وفاة عون هكذا: (ت ١١٠ - ١٢٠هـ)، وفي فهرس الأعلام قال (ت ١١٣هـ). ولم يُشِرْ إلى الخلاف .

وعند ذكره مصادر ترجمة «عَوْن بن عبد الله» بدأ بالأحدث، فذكر أولاً الحافظ ابن حجر المتوفى (٨٥٢هـ)، ثم الذهبي المتوفى (٧٤٨هـ)، ثم شيخه الحافظ المزني المتوفى (٧٤٢هـ)، ثم أبا نعيم المتوفى (٤٣٠هـ)، ثم ابن عساكر المتوفى (٥٧١هـ).

وكذلك في الحاشية نفسها في ترجمة يحيى بن يحيى، ذكر أولاً ابن عساكر المتوفى (٥٧١هـ)، ثم المزني المتوفى (٧٤٢هـ)، ثم أبا زكريا الأزدي المتوفى (٣٣٤هـ).

ومعلوم أن ترتيب المراجع يجب أن يكون بحسب وفيات مؤلفيها .

٢٤ - قال (ص ٤٧، الحاشية ٨٦): «عبد الله: أضيف فوق السطر» اهـ. قلت: صدق، ولكنه لم يُشِرْ إلى أنها كُتبت بخط مغاير، صورة المخطوطة (ص ٢١ مقدمة، س ٢). فالأولى عدم إدخالها في النص .

ثم قال في الحاشية (٨٧) في الصفحة نفسها: «فقال: أضيف فوق السطر» اهـ.

قلت : صدق ، ولكن لم يُشير إلى أنها بخط الناسخ . صورة المخطوطة (ص ٢١ مقدمة ، س ٣) .

ثم قال في الحاشية (٨٨) الصفحة نفسها : « ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ : أضيف فوق السطر بخط آخر » اهـ .

قلت : هذا غير صحيح ، وإنما بالخط نفسه . صورة المخطوطة (ص ٢١ مقدمة ، س ٤) .

قلت : وهو في كل ذلك يثبت في المتن كل ما يجده ، سواء كان بخط الناسخ أو لا .

٢٥ - (ص ٤٧ ، س ٤) كَتَبَ البسملة وآيتين من سورة الكافرون داخل الأقواس الخاصة بالآيات ، وكذلك فعل في الهامش ، وفي فهرس الآيات . ومعلوم أن البسملة تكتب خارج الأقواس إلا في الفاتحة ، فهي آية فيها .

٢٦ - (ص ٤٨ ، س ٨ ، ٩) : ذكر ثلاث آيات من سورة الصافات دون أن يفصل بين الآيات ؛ وذلك لأنه لا يكتب الآيات برسم المصحف . وهذا عيب ولا يصح . وانظر الحاشية (رقم ٩٣) وفهرس الآيات (ص ١١٣) .

٢٧ - قال (ص ٤٩ ، س ٥) : « استشارني عمر بن عبد العزيز فقال لي » اهـ .

قلت : في صورة المخطوط (ص ٢١ مقدمة ، س ٢١) : « استشارني عمر بن عبد العزيز فيهم فقال لي » . فأسقط كلمة (فيهم) .

٢٨ - (ص ٥٥ ، هامش ١١٤) قال : « بقيصر ، فأرسل أبو بكر الصديق إلى امرأته : كتبه الناسخ مرتين خطأ ، ثم حذفه » اهـ .

قلت : هذا التعليق يدخل في تسويد الكتاب ، ولا مسوِّغ لذكره . غير أنه

يفيدنا نحن في مسألة مدى ضبط الناسخ.

٢٩ - قال (ص ٥٦، س ٨): «أما كل ذرية» اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص ٢٢ مقدمة، س ٦): «وأما كل ذرية» بزيادة الواو.

٣٠ - قال في الحاشية (١١٦) (ص ٥٦): «قال أبو بكر: معناه لم يبلغوا السنّ، يعني المعاتبة» اهـ.

قلت: (ص ٢٢ مقدمة بهامش المخطوط): «قال أبو بكر: معنا لم يبلغوا السنّ، يعني ...». فكلمة (معنا) زاد عليها المحقق حرف الهاء. وسبب ذلك أنه لم يفهم مقصود الناسخ، وأنه قصد بها: (معنى) بالرسم الحديث.

٣١ - قال (ص ٥٦، س ٩ و ١٠): «فقد نقضوا عن مَنْ دخل في الإسلام أدخلوهم» اهـ.

قلت: لم أفهم وضع كلمة (أدخلوهم)، وبالرجوع إلى صورة المخطوط (ص ٢٢ مقدمة، س ٩) نجد أن الصواب: «بدخولهم». والآن إذا أعدنا قراءة السطور من (٨ إلى ١٣) (ص ٥٦) نجد المعنى مستقيماً.

وأيضاً من القواعد الإملائية المقررة حَذْفُ النون من كلمة (عن) إذا جاء بعدها كلمة (مَنْ)، وإدغامها فيها (عمن).

٣٢ - قال (ص ٥٧، س ٤ و ٥): «ثم تكلمه عثمان فيه فأمنه» اهـ.

قلت: (ص ٢٢ مقدمة، س ١٨): «ثم كَلَّمَهُ عثمان فيه فأمنه». وأيضاً ضبط كلمة: «فأمنه» ضبطاً مُحَرِّفاً وهو: «فَأَمَّنَهُ» بهمزة ممدودة، وميم مفتوحة دون تشديد. والمتن الصحيح: «ثم كَلَّمَهُ عثمان فيه فأمنه رسول الله». والكلمة

ليست مضبوطة في الأصل !

٣٣ - قال (ص ٥٧، س ٦): « فقال: يا رسول الله » اهـ.

قلت: في المخطوط (ص ٢٢ مقدمة، س ١٩): « فقال لرسول الله ». وكذلك الكلمة نفسها (ص ٥٧ س ٧) وهي في المخطوط (ص ٢٢ مقدمة، س ٢٠).

٣٤ - قال (ص ٥٧، الحاشية ١١٩): « ألم تر: في الأصل: ألم ترى » اهـ.

قلت: عبارة « ألم ترى » محرفة. انظر (ص ٢٢ مقدمة، س ٢٠) تجد أن صوابها: « ألم ترني ».

٣٥ - قال (ص ٥٨، س ٨): « غدره » اهـ.

قلت: الصواب « غدره ».

٣٦ - قال (ص ٥٩، س ٥): « فلما ولي » اهـ، هكذا بالياء المنقوطة.

قلت: في المخطوطة (ص ٢٣ مقدمة، س ١٢) كُتِبَ هكذا: (ولا)، وهذا يعني أنها (ولّى).

٣٧ - قال (ص ٥٩، الحاشية ١٢٥): « فخلّى سبيله، فكفر، ثم أتى به، فأسلم: أضيف فوق السطر بخط آخر » اهـ.

قلت: ليس بخط آخر، إنما بالخط نفسه، ولكنه خط صغير؛ لأنه كُتِبَ بين السطرين. انظر (ص ٢٣ مقدمة، س ٩).

٣٨ - قال (ص ٥٩، الحاشية ١٢٧): « النبي ﷺ: أضافه الناسخ على الهامش » اهـ.

قلت: هذا تخليط، إنما انتهى السطر على الناسخ عند كلمة (قال)، فأكمل

الكتابة في الهامش على امتداد السطر بدون فاصل. وتعليق المحقق يشعر أنها زيادة على النسخة، وليست أصيلة (انظر: ص ٢٣ مقدمة، س ١٣). وما يؤكد أن ذلك تخطيط من المحقق، أن ذلك الأمر تكرر في (ص ٢٤ مقدمة س ١٢)، فقد انتهى السطر على الناسخ عند (عُتْبَة بن مسعود)، ثم أكمل بعدها (أن عبد الله بن) في الهامش، وفي السطر التالي (مسعود)، ولم يُشِرْ المحقق إلى ذلك (ص ٦٤ س ٧) كما فعل في الحالة الأولى !

٣٩ - قال (ص ٥٩، س ٣): « قال: وسألت مالكا » اهـ.

قلت: الصحيح: « قال: فسألت مالكا »، انظر: (ص ٢٣ مقدمة، س ٢٠).

٤٠ - قال (ص ٦٥، س ٢): عبد الله بن وهب . اهـ. ولم يُشِرْ إلى أن (بن وهب) أضيفت فوق السطر، وتُشبه أن تكون بخط مغاير.

٤١ - قال (ص ٦٥، س ٣): عن الحارثة بن مُضَرَّب اهـ.

قلت: في صورة المخطوط (ص ٢٤ مقدمة س ٢٠): « الحارث بن مُضَرَّب »، وليس (الحارثة). وقد خرَّج الحديث في الحاشية (رقم ١٤٥) فعزاه إلى البيهقي في « السنن الكبرى »، ثم قال: برواية أبي عوانة عن أبي إسحاق عن الحارثة بن مضرب اهـ.

قلت: في البيهقي (٧٧/٦) و(٢٠٦/٨) اسم الراوي: حارثة، وهو الصحيح. وقد صحَّح الاسم خطأ، ولم يُشِرْ؛ لأن الراوي اسمه حارثة بن مُضَرَّب بدون (ال). وهذا الخطأ في النسخة، مع إخوته، يبين لنا قلة ضبط الأصل الذي اعتمد عليه المحقق، ويبين لنا تقصير المحقق في خدمة النص .

٤٢ - قال (ص ٦٥، الحاشية ١٤٤): مضرب: صححه الناسخ على الهامش: « مُضَرَّب » اهـ.

قلت: قوله (صححه الناسخ) غلطٌ، بل الناسخ يؤكد صحة الرواية، فضبطها في الهامش، ثم قال: (صح) وذلك لأن ضبطها في الأصل لم يكن تاماً، بل كان هكذا (مُضَرَّب). (انظر: ٢٤ مقدمة س ٢٠)، وكأن المحقق لم يفهم كلمة (صح)، كما سبق في غير موضع.

٤٣ - (ص ٧٤، س ١٤) كلمة (عَقِيل) مشكولة في الأصل بفتح العين (ص ٢٥ مقدمة س ١٠)، ولم يضبطها في النص المحقق.

٤٤ - (ص ٧٦، س ٥، ٦): فَهَمَمْتُ بقتله أو قطع يده أو لسانه أو جلده اهـ.

قلت: هكذا ضبط (جلده) بسكون اللام! فكان ينبغي له أن يضبطها بفتح الجيم (جَلْدِهِ)؛ حتى لا تشبهه بمكسورة الجيم (جلده). بل كان ينبغي له أن يضبط جميع المتون، كما هو معلوم!

٤٥ - (ص ٧٦، س ٩): كتب (أو أعف عنه) اهـ.

قلت: (اعف) بهمزة وصل؛ لأنها فعل أمر من فعل ثلاثي غير مهموز!

٤٦ - (ص ٨٠، س ٧): واشتمل جندب على سيفه اهـ.

قلت: الصواب كما في الأصل (ص ٢٦ مقدمة س ٢): (فاشتمل)، بالفاء.

٤٧ - قال (ص ٨٠، الحاشية ١٧٦): (مع: أضافه الناسخ فوق السطر) اهـ.

قلت: بالخط نفسه، وأضيفت أيضاً بخط مغاير في الهامش. والتعليق من أصله غير مهم؛ لأن الناسخ أضافها بين السطرين غالباً لسبق قلعه، وهذا يفيد في معرفة مدى ضبط الناسخ.

٤٨ - قال (ص ٨٢ س ٧): ويستركفر اهـ.

قلت: في الأصل (ص ٢٦: س ٢٠): «ويسركفر».

٤٩ - (ص ٨٢ السطر الأخير وص ٨٣): عن ابن شهاب أنه سُئِلَ عن مَنْ سَحَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ أَعْلِيَهُ قَتْلًا اهـ.

قلت: كلمة (عن) تصحفت عليه، والصحيح كما في الأصل (ص ٢٦ مقدمة س ٢١): عن ابن شهاب أنه سُئِلَ أَعْلَى مَنْ سَحَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ أَعْلِيَهُ قَتْلًا اهـ. ثم كُتِبَ بالهامش أمام هذا السطر كلمة (عن)، بدون إخراج لحق، وبدون كتابة كلمة (صح)، ويخط مغاير (ولم يُشَرِّ إليها). فأثبتها وهي غير مَرُويّة، ولم يُنَبَّه .

ولو أنه استعان بالمصادر في تقويم النصّ، لعلم أن الصحيح (أَعْلَى مَنْ سَحَرَ)، كما في صحيح البخاري، في الموضع الذي ذكره في الحاشية رقم (١٨٢)، وهو (الفتح ٢٧٧/٦)، [وانظر الفقرة رقم (٥١) في ما يلي].

٥٠ - (ص ٨٣، س ٢): فلم يقتل مَنْ صنعه وكان من أهل الكتاب اهـ.

قلت: في الأصل (ص ٢٦ س ٢٣): فلم يقتل مَنْ صنعه منهم وكان من أهل الكتاب اهـ. فأسقط كلمة: (منهم)، وقد كتبت فوق السطر بالخط نفسه، وكأنها سبق قلم من الناسخ.

٥١ - يقول في (ص ٨٣، الحاشية ١٨٢): ويقول ابن حجر في تعليقه: «وقال ابن شهاب... إلخ»، وصله ابن وهب في «جامعه» هكذا: فتح الباري، ٢٧٧/٦، س ٤. ونلاحظ أن ابن حجر ينسب هذه الرواية إلى «الجامع لابن وهب ولم يذكر «الموطأ»، غير أنها وقعت في «الموطأ» لابن وهب. اهـ كلام المحقق.

قلت: أما نقله عن الحافظ ابن حجر، فغير أمين، وهاك لفظ الحافظ: «وقوله: «وقال ابن وهب... إلخ» وصله ابن وهب في جامعه هكذا». اهـ.

ثم قال المحقق تعقيماً على ذلك ، وكأنه يستدرك على الحافظ رحمه الله :
ونلاحظ أن ابن حجر ينسب هذه الرواية إلى الجامع لابن وهب ولم يذكر الموطأ ،
غير أنها وقعت في الموطأ لابن وهب اهـ .

أقول : الجهل باصطلاحات أهل الحديث أوقع المحقق في الخطأ ، وذلك أن
الإمام البخاري - رحمه الله - قال في « الصحيح » : « وقال ابن وهب :
أخبرني يونس عن ابن شهاب سئل : أعلی من سحر من أهل العهد قتل ؟ قال :
بلغنا أن رسول الله ﷺ قد صنع له ذلك ، فلم يقتل من صنعه ، وكان من أهل
الكتاب » ، ثم جاء الحافظ في « الفتح » معلقاً على ذلك فقال : « وقوله :
(وقال ابن وهب ... إلخ) وصله ابن وهب في جامعه هكذا » .

وينبغي هنا أن نذكر تعريف الحافظ للحديث المتصل أو الموصول أو المتصل
- بالفك والهمزة ، وهي عبارة الإمام الشافعي رحمه الله ^(١) - قال في
« التُّزْهَة » : « والمتصل : ما سلم إسناده من سقوط فيه ، بحيث يكون كل من
رجاله سمع ذلك المروي من شيخه » اهـ .

وبالنظر إلى الرواية التي ادعى المحقق أنها وقعت في « الموطأ » لابن وهب ،
نجد أنها رواية غير متصلة ، وإسنادها ظاهر الانقطاع ؛ وذلك أن ابن شهاب
الزُّهري لم يسمع من النبي ﷺ ، فضلاً عن قوله : بلغنا ، فهي كافية للحكم
بالانقطاع ؛ لذلك لا يتنزل كلام الحافظ على رواية « الموطأ » !

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يمكن القول بأن الدكتور موراني لم ير
« الجامع » لابن وهب بتمامه ، فليس له أن يستدرك على الحافظ عزوه الأثر للجامع .

٥٢ - وفي الحاشية نفسها (ص ٨٣ ، الحاشية ١٨٢) تحريف في النقل عن

(١) فتح المغيث (١/١٢٢) .

كتاب «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد، فقد قال المحقق: « من كتاب محمد بن سُحْتُون قال: وقال ابن المسيَّب وابن شهاب ... بلغنا أن النبي ﷺ صُنِعَ له ذلك مَنْ صنعه من أهل الكتاب فلم يقتله، وكذلك قال مالك: إلا أن يُدْخَلَ بسحره على المسلمين ضرراً » اهـ.

ويُفهم من ذلك أن ابن المسيَّب وابن شهاب قالوا: بلغنا ... إلخ. ولكن هذا غير صحيح، وسأُنقل من مصدره كتاب «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (١٤/٥٣٥، س ١٦ - ١٩)، ونلاحظ ما سأضعه مكان النقاط الثلاث التي وضعها المحقق: « وقال ابن المسيَّب وابن شهاب: ليقْتل الساحر. قيل لابن شهاب: فَمَنْ سحر من أهل العهد؟ قال: [بلغنا أن النبي ﷺ صُنِعَ له ذلك مَنْ صنعه من أهل الكتاب فلم يقتله. وكذلك قال مالك: إلا أن يُدْخَلَ بسحره على المسلمين ضرراً » اهـ.

وكما نرى فقد نسب كلاماً لغير قائله، وحتى لا يستخفَّ أحد بقدر قليل من التحريف، أحبُّ أن أنقل كلمة نفيسة للعلامة الندوي؛ يقول: « وكثير من هؤلاء المستشرقين يدسّون في كتابتهم مقداراً خاصاً من (السُّمِّ) ويحترسون في ذلك، فلا يزيد على النسبة المعيّنة لديهم، حتى لا يستوحش القارئ، ولا يُثير ذلك فيه الحذر، ولا يضعف ثقته بنزاهة المؤلف ... »^(١).

٥٣ - قال (ص ٨٦، س ٤): « ونرى أن يضمن السجن حتّى يَدِيَ الجزاء والصَّغار » اهـ.

أقول: هذا الكلام لا معنى له، وقد تصحّف عليه. والصواب ما جاء في صورة المخطوط (ص ٢٧ مقدمة، السطر قبل الأخير): « حتى يذوق الجزية

(١) الإسلاميات بين كتابات المستشرقين والباحثين المسلمين (ص ١٧).

والصَّغار» .

٥٤ - قال (ص ٨٩ س ٥): (أعتق عبد الله بن عمر وليدةً لبعض بينة جلدتها جلدًا شديدًا وليس بها حمل) انتهى تحريفه .

والصحيح: لبعض بنيه، أي بعض ولده ﷺ .

٥٥ - قال (ص ٨٩ السطر الأخير): (وإن مثلاً به أو قتله بسلاح فذلك الذي يعاقبه) اهـ.

وهذا من التحريفات أيضاً، والصحيح: (وإن مثلاً به)، أما مثلاً فيقولون: مثلاً الرجل، أي قام مُتَّصِباً !

٥٦ - قال (ص ٩١ السطر الأخير): (وأخبرني الحارث بن نبهان عن محمد ابن سعيد ...) اهـ.

مع أنه قال في فهرس التراجم (ص ١٣٤ - ترجمة الحارث بن نبهان): (كان أحد الرواة لابن وهب في كتاب المحاربة الذين أسقط أسماءهم الحارث بن مسكين في روايته في الكتاب) اهـ.

قلت: لم يسقطه في الموضع السابق ! وهذا دليل قوي على أن ما ذهب إليه في تفسير الرمز (لم ح) من أنه يعني أن الحارث بن مسكين أسقط الأسماء التي عليها هذه العلامة - غير صحيح، وأنه مبني على الظن الخالص !

٥٧ - (ص ١٠٦ س ١٠): « قال مالك: وإن جرح عبداً يهودياً أو نصرانياً » اهـ.

قلت: في المخطوط (ص ٢٨ مقدمة، س ١٨): « قال مالك: وإن جرح عبد يهودياً أو نصرانياً » اهـ.

وهو الصواب نحوياً، وهو المعنى الصحيح الذي يُوجبه السياق، ولكنه
أبى إلا أن يُحرّف، ويدخل اللّحن على الإمام مالك. ونلاحظ أنه ضيّع الفاعل،
والعجيب أنه عقّد حاشية لهذا الأثر برقم (٢٥٤، ص ١٠٧)، وقال: « أنظر
الموطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، ٨٦٤/٢؛ رواية أبي مصعب، ٢٤٠/٢ » اهـ.
أولاً: صواب رسم (انظر) بهمزة وصل .

ثانياً: بالرجوع إلى « الموطأ » في المواضع التي أحالنا عليها، نجد: « قال
مالك في العبد المسلم يجرّح اليهودي أو النصراني ... إلخ » اهـ، والشاهد أن
العبد المسلم هو الفاعل، والعجيب أنه وقف على ذلك، ثم أبى إلا أن يُحرّف
النص .

٥٨ - (ص ١٠٧ س ٢، ٣) : « ما أصاب من جرح جرح به إنساناً أو
شيئاً اختلّسه من إنسان » اهـ.

قلت: شكّل كلمة (جرح) الثانية شكلاً غير صحيح، والصواب: « من
جرح جرح به إنساناً » وليس الفعل مبنياً للمجهول، وفاعله ضمير مستتر تقديره
(هو) يعود على (العبد)، و(إنسان) مفعول به .

أما قوله: (إنساناً، إنسان)، فهو غلط وصوابه: إنسان، بهمزة قطع .

٥٩ - (ص ١٠٧ س ٤): « أو سرقة سرقة لا قطع فيها » اهـ.

قلت: في المخطوط (ص ٢٨ مقدمة، س ٢٣): « أو سرقة سرقة لا قطع فيها ».

٦٠ - (ص ١٠٨ س ٤): « وعليه ديون الناس » اهـ.

قلت: الصواب في المخطوط (ص ٢٨ مقدمة، س ٢٩): « وعليه ديون

للناس » .

٦١ - (ص ١٠٨ ، هامش: ٢٥٥): « على الهامش تعليق لأبي بكر بن اللباد لا تُقرأ إلا بعضه » اهـ.

قلت: الصواب أن يقال: « لا يُقرأ إلا بعضه » .

٦٢ - ينضمُّ إلى أخطاء النسخة ما ذكره في ترجمة يزيد بن أبي حبيب فقال: « وفي الفقرة ٩٧ يروي عنه ابن وهب مباشرة، وهذا خطأ » . اهـ.

أقول: لم ينبه على هذا الخطأ في موضعه من الكتاب (ص ٦٢ س ٤)؛ لأن هذا يدلُّ على سقط في النسخة؛ وما يؤكد هذا السقط أن ابن وهب يقول: أخبرني يزيد. وفي ذلك إشارة إلى عدم ضبط النسخة .

خامساً : الفهارس

تتكون فهارس النشرة من: فهرس الأعلام المترجم لهم، وفهرس الآيات، وفهرس الأحاديث النبوية (المرفوعة فقط) وعددها (١٧ حديثاً)، في حين إن الكتاب به من النصوص (١٩٩) نصاً، ما بين مرفوع وموقوف ومقطوع وأقوال للأئمة .

فالنشرة في حاجة ماسة إلى فهرس للآثار (موقوف ومقطوع، وأقوال الأئمة)؛ إذ هي أغلب نصوص النشرة (١٨٢ نصاً من جملة ١٩٩)، وفهرس للأماكن، وفهرس للفرق، وفهرس للمسائل الفقهية ... إلخ .

أما فهرس الأعلام المترجم لهم: فلا أراه إلا تسويداً للكتاب، وليس فيه أية فائدة، فقد شغلت بعض التراجم أكثر من صفحة، كترجمة عبد العزيز المايشون (ص ١٥٩ ، ١٦٠) ! مع العلم أن رجال أسانيد ابن وهب أغلبهم من

رجال الكتب الستة ؛ ويسهل الوقوف على تراجمهم ، فلا يوجد مسوغ علمي لنقل نتفٍ من أقوال العلماء ورصّها رصّاً ! زد على ذلك التخبُّط في النقل ، وعدم الإلمام بمراتب علماء الجرح والتعديل ومراتب أقوالهم ، وقد أساء الدكتور موراني إلى نفسه إذ تكلم في ما لا يُحسن ؛ فأتى في هذا الفهرس بالعجائب^(١).

١- ذكر في فهرس الأبناء (ابن شهاب) وقال : انظر : الزُّهري. اهـ ، فظننت أنه صنع فهرساً للألقاب ، وظنّني لم يكن صحيحاً ، فوجدته في حرف الزاي في فهرس الأسماء ذكر الزُّهري ! مع العلم أن اسمه : محمد بن مسلم. انظر (ص ١٤١).

٢- قال في ترجمة ابن قُسيط ، وأنقلها بنصّها ، قال : « كان فقيهاً ثقة ، وكان ممن يُستعان به على الأعمال لأمانته وفقهه. وكان كثير الحديث » اهـ .

وعندما قرأتُ هذه العبارة قلتُ في نفسي : مَنْ تراه من علماء الجرح والتعديل يقولها. فلم أجد جواباً. ولما رجعت إلى ترجمة الرجل ، وجدتُ هذه العبارة في « تهذيب الكمال » ، وسياقها كالآتي : « قال إبراهيم بن سعد عن محمد ابن إسحاق : حدثني يزيد بن عبد الله بن قُسيط وكان فقيهاً ثقةً ، وكان ممن يُستعان به على الأعمال لأمانته وفقهه. قال الواقدي وكاتبه محمد بن سعد ومحمد ابن عبد الله بن نُمَيْر وعمر بن علي والترمذي : مات سنة اثنتين وعشرين ومئة. زاد ابن سعد : بالمدينة ، وكان ثقة كثير الحديث » اهـ.

ومحمد بن إسحاق وكذلك ابن سعد لا يُكثرث بأقوالهم في الرجال إذا كان عندنا قولٌ للإمام أحمد أو أبي حاتم أو أبي زُرعة أو ابن معين ، فما بالنا إذا خالفنا هؤلاء الأئمة المعتبرين ! وعلى كلِّ فابن قُسيط قال فيه الإمام أحمد : إن صاحبنا

(١) لذلك لا أستطيع التوقف مع كل ما يُنتقد ، إنما سأوردُ بُدْءاً من ذلك يُستدل بها على ما لم أذكره .

ليس عندنا بذلك، يعني: يزيد بن عبد الله بن قُسيط^(١)، كما نقل ابن حجر عن ابن حبان أنه قال: ربما أخطأ. وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي. اهـ. فالدكتور موراني ليس لديه أولوية في نقل أقوال العلماء!

٣- ويقول في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الجُمحي: ثقة، لئن الحديث. فالرجل حاطب ليل!

وهذا كلامٌ متناقضٌ - عند مَنْ يعرف اصطلاحات الجرح والتعديل - فإن لئن الحديث تعني: ضعيفاً، وهذا الوصف ضدُّ وصفه أنه ثقة. والأدهى قوله (حاطب ليل)؛ ولم أقف على نصٍّ من أحد العلماء في الراوي يصفه فيه بهذا الوصف، فلعلَّ هذا الوصف من استنتاج الدكتور موراني، وهذا عجيب! فقولهم (حاطب ليل) تعني أن الراوي لا يميز عمن يروي ثقات أم ضعفاء، ولا يميز ما يتحمّله من الأحاديث، وهو ضرب من الضعف، بل الضعف الشديد والغفلة. في حين إن الراوي المذكور أكثر العلماء على توثيقه، أو وصفه بأنه مقارب الحديث (وتعني أن أحاديثه أقرب إلى الصحة)، والوحيد الذي لئنّه هو الفسوي، وتكلم فيه ابن حبان، وردّ كلامه ابن عدي^(٢)، وابن عبد الهادي^(٣)، والسخاوي^(٤)... وهكذا ينقل الدكتور موراني أقوال العلماء، وهكذا يجمع بينها!!

٤- (ص ١٥٩) قال في ترجمة عبد الرحمن بن محمد: «يروي عنه ابنه يعقوب في هذا الكتاب، ويروي عن أبيه عن جدّه عند ابن وهب» اهـ.

قلت: لم يرو عنه ابنه يعقوب في هذا الكتاب. وأيضاً: يروي عن أبيه عن

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/٢١٥).

(١) الكامل (٣/٤٠١).

(٢) تنقيح التحقيق (٣/١٠٤ - ١٠٥).

(٣) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢/١٥١ - ١٥٢).

جده في هذا الكتاب. انظر (ص ٦١ س ٤) .

٥- يقول في ترجمة المثني (ص ١٧٢): اختلفوا فيه ؛ قال بعضهم إنه كان ضعيفاً ، وقال آخرون يكتب حديثه ولا يترك. اهـ.

قلت: يبدو أن المحقق فهم من قولهم: يكتب حديثه ، أن ذلك يعني توثيقاً مطلقاً للراوي . وحتى يتبين المعيار الذي يستخدمه في نقله أقوال العلماء نرجع إلى « تهذيب التهذيب » فنجد:

قال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. اهـ (يقول كاتبه: وهما يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي ، وكانا لا يحدثان عن الضعفاء).

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لا يساوي حديثه شيئاً ، مُضْطَرَبُ الحديث. قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ضعيف. وكذا قال معاوية بن صالح عن ابن معين ، وزاد: يكتب حديثه ولا يترك. (يقول كاتبه: وثقه يحيى في رواية الدوري).

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا: لئن الحديث. قال أبي: يروي عن عطاء ما لم يرو عنه أحد ، وهو ضعيف الحديث.

قال الترمذي: يُضَعَّفُ في الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال في موضع آخر: متروك الحديث.

قال ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد ، وذكر عنده مثني بن الصباح ، فقال: لم نتركه من أجل عمرو بن شعيب ، ولكن كان منه اختلاط في عطاء. اهـ.

قلت: ويفسر ابن عدي هذا الكلام فيقول: له حديث صالح عن عمرو بن

شعيب، وقد ضعفه الأئمة المتقدمون، والضعف على حديثه بين .

فهذا هو المعيار في نقل أقوال العلماء والترجيح بينها !

٦- قال (ص ١٣٠ س ٢ ، ٣ - في ترجمة أنس بن مالك رضي الله عنه) ما نصه :
« وذكره ابن خلفون الأندلسي في كتابه أسماء شيوخ مالك مخطوط Escorial ،
(ق ١٦ ب - ١٧ أ) » اهـ.

قلت: كتاب « أسماء شيوخ الإمام مالك » لابن خلفون مطبوع على
النسخة التي ذكرها، بتحقيق وتعليق وتقديم محمد زينهم عزب، في مكتبة الثقافة
الدينية بمصر. وبالرجوع إلى الموضوع الذي عزا إليه المستشرق، نجد أن الموضوع
الذي ذكره يوافق (ص ٧١ و ٧٢ - ترجمة حميد الطويل)، وكل ما في الأمر أن
ابن خلفون يذكر الخلاف في سماع حميد من أنس رضي الله عنه. والرواية الوحيدة لأنس
ابن مالك في النص المحقق من طريق أبي قلابة عن أنس (ص ١٢ ، س ٦)، وليست
من طريق حميد؛ فلم يظهر لي سبب إقحام ابن خلفون وكتابه في سياق الكلام !
٧- قال في ترجمة مسلمة بن علي (ص ١٧٦): « أسقط الحارث بن
مسكين اسمه في الأسانيد عند روايته للكتاب بسبب ضعفه » اهـ.

وقال في ترجمة الحارث بن نبهان (ص ١٣٤): « كان أحد الرواة لابن وهب
في كتاب المحاربة الذين أسقط أسماءهم الحارث بن مسكين في روايته للكتاب » اهـ.
وقال في ترجمة ابن سمعان (ص ١٢١ و ١٢٢): « أما الحارث بن مسكين
تلميذ ابن وهب وراوي كتاب المحاربة عنه، فقد أسقط اسمه في أسانيد الكتاب،
ولم يذكره، ولم يقرأ اسمه عند روايته لهذا الكتاب » اهـ.

وقال في ترجمة يزيد بن عياض (ص ١٨٣): « أمر أبو زرعة أن يضرب
على حديثه (المزي، ٢٢٤/٣٢). هذا ولم يذكر الحارث بن مسكين، أحد رواة

كتاب المحاربة، اسمه، بل ضرب عليه في أثناء روايته للكتاب بسبب ضعفه « اهـ. وفهم الدكتور موراني للرمز (لم ح) أنه يعني أن الحارث أسقط تلك الأسماء - فهم غير صحيح ؛ لأنه تفسير غير صحيح لقول أبي زُرعة : (يُضْرَبُ على حديثه) ، كما أن الحارث بن مسكين ، ثقة ثبت ، لا يصح قذفه إلا بدليل.

وبعد ، فهذا غيُض من فيض من نقداً موضوعية تصوب صنيع محقق كتاب المحاربة من موطأ عبد الله بن وهب.

* * *